# الجملة الوصفية
## دراسة نحوية


**أ.م. د. نسرين عبد الله شنوف**

**مركز دراسات الكوفة/ جامعة الكوفة**



**الخلاصة :**

**يهدف هذا البحث إلى دراسة الجملة الوصفية في اللغة العربية التي تقابل الجملتين الاسمية والفعلية، والتي يكون المسند فيها وصفاً عاملاً مكوناً من صفة الفاعل أو المفعول أو التفضيل أو المبالغة أو الصفة المشبهة ومن فاعله ومفعوله إذا كان متعدياً. وأضاف تمام حسان هذا النوع من الجمل الى تراكيب اللغة العربية في ضوء دراسته للسانيات التي أعادت وصف منهج دراسة اللغة العربية في المستوى التركيبي فحللته وأعادت دراسته وذلك بعد أن استوعب ما فيه في ضوء اعتماد نظرية المعنى والمبنى وإبعاد الجانب الشكلي وما يسمى بنظرية الإعراب وفكرة العمل والعامل التي كانت الأساس في تقسيم الجملة العربية شكلياً الى اسمية وفعلية.**


**المقدمة:**

**للجملة نصيب من البحث قديماً وحديثاً ولكن ما يميز البحث القديم عن الحديث أن جهد القدماء دار حول نظرية الإعراب وفكرة العمل والعامل مع هذا لا نغفل عناية البلاغيين القدامى بمفهوم الجملة في مباحث (علم المعاني) ونظرتهم إليها كونها وحدة دلالية انطلاقاً من اهتمامهم بالمعنى فقسموها من جانب الدلالة الى خبرية وإنشائية. ولكن اللسانيات الحديثة أعادت وصفها في باب المستوى التركيبي فكان هدفها دراسة التركيب الشكلي لعناصرها مع الاهتمام بالجانب المعنوي وربطه بالمبنى فتصف التركيب وتحلله الى أجزائه. وقد اتجه اللغويون منذ سنة ١٩٥٧ بصورة متزايدة الى بحث بنائها فكشفوا الثغرات في دراسته[1] وحاولوا إعادة وصف تركيبها وكانت أبرز تلك المحاولات محاولة تمام حسان التي توصل فيها الى أن الكلام العربي يقسم الى (اسم وصفه وفعل وضمير وخالفة وظرف وأداة ) فأفرد الصفات في قسم خاص لها وسمّاها الجمل الوصفية التي تقابل الجملتين الاسمية والفعلية وأعددت هذه الدراسة أو البحث لهذه المحاولة ودرست فيها مصطلح الجملة ومفهومها ومنهج تحليلها وأقسامها وأركانها في التراث وفي اللسانيات العربية الحديثة واتخذت من نموذج تمام حسان منطلقاً للدراسة ودرست منهج تحليله للجملة وأركانها وأقسامها وركزت على الجملة الو صفيه كونها محور البحث.**

## مصطلح الجملة ومفهومها في التراث:

**لم يعتنِ النحويون القدامى بمفهوم الجملة التي تعد الوحدة الدلالية للمستوى التركيبي في الكلام العربي فلا نجد لديهم تحديداً لمفهومها وحدودها وتصنيفها وإنما تناولوها عرضاً عند حديثهم عن الإسناد والمحل الإعرابي في أبواب الاستئناف والاعتراض والابتداء فوضعوا الجمل الابتدائية والاستئنافية والاعتراضية ضمن الجمل التي لا محل لها من**





الإعراب. فكان تركيزهم على ظاهرة الإعراب وتفاسيرها وفكرة العمل والعامل على حساب إغفال الجانب الوظيفي المعنوي (وإن كان الإعراب علامة أو قرينة تدل على الوظيفة) أو المعنى النحوي وأقاموا على تلك الظاهرة نموذجاً متكاملاً سمّوه العمل النحوي أو العوامل الإعرابية.

فلم تعرف الجملة في التراث تعريفاً واضحاً فلا نجد لها تعريفاً في كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ولم ينص على هذا المصطلح لديه ومع هذا نجد له أبواباً تحدث فيها عن المسند إليه والمسند [٢]. قال: (فالمبتدأ كل اسم أبتدئ ليُبنى عليه كلام. والمبتدأ أو المبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلاّ بمبتي عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسندٌ إليه)[٣]، وقال: (ألا ترى أنّكَ لو قلت: فيها عبدُ الله حَسُنَ السكوتُ وكان كلاماً مستقيماً، كما حَسُنَ واستُغنى في قولك: هذا عبد الله)[٤]. يفهم من نصي سيبويه أنه لم يذكر مصطلح الجملة صراحة بل ضمناً فالجملة لديه كلام مستقيم يحسن السكوت عليه ويستغنى عنه غيره في (فيها عبد الله) و (هذا عبد الله). فاعتمد سيبويه معيار المعنى لا الشكل في تحديد هذه الجملة وهو منهج وصفي بلا شك. ولكن ذكر هذا المصلح تلميذه المبرد (ت ٢٨٥ هـ) في كتابه المقتضب في باب الفاعل قائلاً: ((وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب))[٥].

ونلحظ من هذا التعريف أن المبرد حدد حدود الجملة باعتماد معيار (حسن السكوت) و (تمام الفائدة). ونجد مصطلح (الجملة المفيدة) عند ابن السراج (ت ٣١٦هـ) في كتابة (الأصول) إذ قال: (والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر،أما الجملة التي هي مركبة من فعل وفاعل فنحو قولك: (زيد ضربته وعمرو لقيت أخاه وبكر قام أبوه)، وأما الجملة التي هي مركبة من ابتداء وخبر فقولك: ((زيد أبوه منطلق)، وكل جملة تأتي بعد المبتدأ فحكمها في إعرابها كحكمها إذا لم يكن قبلها مبتدأ)[٦]. نلحظ من هذا النص أن ابن السراج استعمل مصطلح الجملة ولكنه لم يذكر صراحة أقسامها الى: اسمية فعلية بل ضمناً. ولم يتفق النحويون في معنى الكلام والجملة على وجهين: الأول: يرى ان الكلام بمعنى الجملة: وهو رأي الزمخشري وابن بعيش وابن جني قال الزمخشري في تعريف الكلام: (والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما الى الأخرى وذاك لا يتأتى إلاّ من اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك: ضربت زيداً أو انطلق بكر وتسمى جملة)[٧].

وصرّح ابن بعيش بأن الكلام عند النحويين يسمّى جملة قال: (إعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو: زيد أخوك وقام بكر) وهذا معنى قوله صاحب الكتاب: (المركب من كلمتين أسندت إحداهما الى الأخرى)[٨].

وقال في التسوية بين الكلام والجملة: (ومما يسأل عنه هنا الفرق بين الكلام القول والكلم والجواب ان الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها فكل واحد من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق اطلاقه عليها كما ان الكلمة الجنس للمفردات فيصح أن يقال كل (زيدُ قائم) كلام ولا يقال: كل كلام (زيد قائم) وكذلك مع الجملة الفعلية)[٩]. قال ابن جني: (أما الكلام فلكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: (زيد أخوك، وقام محمد وضرب سعيد، وفي الدار أبوك)[١٠].

وقال: (ان الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤسها المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها وثبت أن القول عندهم أوسع من الكلام تصرفاً وأنه قد يقع على الجزء الواحد وعلى الجملة وعلى ما هو اعتقاد وراي لا لفظ وجرْس)[١١].

الثاني: يرى أن الكلام غير الجملة.





هناك من النحويين القدامى من فرق بين الكلام والجملة ولا يرى المرادفة بينهما، منهم الرضي الاستراباذي (ت ٦١٦هـ) وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) وابن هشام (ت ٧٦١هـ) قال الرضي في الفرق بينهما: (والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكرنا من الجمل وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت اليه أو الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس)(١٢).

ويتفق رأي ابن مالك وابن هشام (ت ٧٦١هـ) على أن: (الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد: مادل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ(قام زيد) والمبتدأ و خبره كـ(زيد قائم) وما كان بمنزلة أحدهما نحو: (ضُربَ اللصُّ) و (أقائم الزيدان) و (كان زيدٌ قائماً) و (ظننته قائماً))(١٣). (ويظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل فاءنه بعد أن فرغ من حد الكلام) قال: (ويسمى جملة والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون، جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام)(١٤).

فهو يرى أن شرط الكلام الإفادة وقول ابن هشام هذا كان رداً على الزمخشري الذي يرى أن الجملة غير الكلام لأنه يشترط فيها أن تكون مفيدة فائدة يحسن السكوت عليها بل يكتفي فيها أن تكون إسنادية ذا طرفين كالذي وصف في الجملة الصغرى إذ يرى ابن هشام أن الكلام أخص من الجملة. فالكلام هو القول المفيد وهو ما دل على معنى يحسن السكوت عليه ولذلك يقال جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة ونحو ذلك. ويرى من أقوال النحويين القدامى السابقة الذكر أنهم وضعوا حدوداً للجملة العربية في ضوء المعايير الآتية:

١ـ حسن السكوت أو الوقف، فالجملة قول يقع بين سكتتين.

٢ـ تمام الفائدة: وتعني أن تعبر الجملة عن فكرة تامة المعنى تفيد السامع.

٣ـ الاستقلال: أي استغناء الجملة عن الألفاظ الأخرى وعدم احتياجها إليها حتى يحسن السكوت عندها.

٤ـ الإسناد: تكون الجملة من مجموعة من الكلمات تتكون من المسند إليه والمسند.

## منهج تحليل الجملة وأقسامها وأركانها في التراث:

يقوم منهج تحليل الجملة عند نحويي البصرة(١٥) على أساس أن دراسة النحو لديهم تحليلية لا تركيبية أي انها تعنى بمكونات التركيب اكثر من عنايتها بالتركيب نفسه لذا أنصبت عنايتهم على (الكلمة)(١٦) كونها الوحدة الأساس في النحو العربي وانطلقوا منها في دراسة الجملة التي تعد الأساس في تكوينها والتي ترتبط بالإعراب الذي يحدد مواضع تقديمها وتأخيرها فقسموا مبانيها في ضوئه الى ثلاثة أقسام هي: (الاسم والفعل والحرف)، وهذا التقسيم مبني على أساس معنوي مبنوي فمن حيث المعنى أن الاسم مادل على مسمى غير مقترن بزمان، والفعل مادل على حدث وزمن والحرف مادل على معنى في غيره ومن حيث المبنى فقد حددوا علامات تميز الاسم والفعل والحرف قال ابن مالك:

بالجرِّ والتنوين والندا وأل          ومُسْنَدٍ للاسمِ تمييزٌ حَصَلْ

ونظروا الى هذه الأقسام في ضوء أصولها المجردة تجريداً عقلياً. وكانت الكلمة لديهم وحدة الجملة ومن ثم كانت هي





النواة التي دارت حولها الدراسات الصرفية والمعجمية والصوتية ووقع اختيارهم على الكلمة لأنها بحكم تعريفها لفظ مفرد وبحكم دلالتها تدل على معنى مفرد ويبدو أن فكرة الإفراد هي التي أعانت على بناء الجملة على الكلمات دون غيرها من وحدات التحليل أضف الى ذلك أنها ذات صيغة مفردة وإن اللواصق والزوائد تلصق بها وإن ظاهرة الإعراب في اللغة الفصحى ارتبطت بها ثم أن الكلمة مع ذلك يمكن تقديمها أو تأخيرها ويمكن أن تضام الى كلمات أخرى أو تنفصل عنها وبذلك كله يتحقق وجودها النظري باعتبارها وحدة تحليلية قائمة بذاتها. واعتمدوا على أساس أهمية المعنى اللغوي والصرفي للكلمات أو بعضها في توجيه التحليل والإعراب وأهملوا في مقابل ذلك مفهوم الجملة الذي يعد أساس المستوى التركيبي، فلا نجد حدودها وأصنافها سوى تقسيمها الشكلي الى اسميه وفعلية.

وبنا النحويين قواعدهم على المطرد وعزفوا عن غير المطرد فإن لم يجدوا المطرد في الاستعمال اخترعوا أصل وضع (أصل مقدر) جعلوه امراً ثابتاً وهذا الثبات مكنهم من أن يبنوا قواعد صارمة بمعزل عن تطور اللغة واختلاف القبائل في الاستعمال فلكل كلمة أصل وضع وإنما يعدل عن أصل وضعها بالإعلال أو الإبدال أو النقل أو القلب أو الحذف أو الزيادة. وكان للأصل المقدر دور في توجيه الإعراب لديهم فردوا التراكيب الى أصولها المقدرة لتحديد معانيها الدقيقة.

وجعلو للجملة أصل وضع مفترض قد يطابق الاستعمال وقد يختلف عنه تتكون في ضوئه من ركنين أساسين لا تقوم إلاّ بهما هما: المسند والمسند اليه وما عداهما فضلة يمكن أن يستغنى عنه تركيبها، وافترضوا أن يكون أصل ذلك الوضع بذكر هذين الركنين وإظهارهما والوصل فيما بينهما مع مراعاة الرتبة بين عناصر الجملة على أن تفيد الجملة معنى متكاملاً مستقلاً بنفسه فإذا حصل تغيير في هذه الافتراضات أوجبوا تقدير المحذوف أو تفسيره وأولوه بجواز الفصل أو التقديم والتأخير. ونظروا الى الجملة من حيث تركيبها الشكلي الظاهري السطحي باعتماد معيار الإسناد فيها وطبيعة المسند فقسموها الى جملة اسمية وجملة فعلية في حين نظر البلاغيون الى الجملة بكونها وحده دلالية بالنظر لاهتمام بالمعنى فقسموها تقسيماً دلالياً الى خبرية وإنشائية. فالجملة الاسمية هي التي تبدأ باسم، نحو: (محمد ذكيٌّ) ولا يشتمل معناها على زمن معين، والجملة الفعلية هي المكونة من فعل وفاعل أو نائبه ويكون الفاعل أو نائبه مسنداً إليه، والفعل مسنداً أي هي التي تبدأ بفعل نحو: (قام محمد)، ويدل معناها على زمن معين[(١٧)]، قال ابن جني: (وإما الجملة، فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه، وهي على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ وخبر وجملة مركبة من فعل وفاعل)[(١٨)]. وجعل الزمخشري[(١٩)] (ت ٥٣٨هـ) الشرط والجزاء جملتين وهما قسم مستقل بذاته لديه ارتبطت أحدهما بالأخرى بأداة شرط ظاهرة أو مقدرة ليكونا جملة واحدة. وذهب ابن يعيش[(٢٠)] (ت ٦٤٣هـ) وابن هشام[(٢١)] (ت ٧٦١هـ) الى أنها من قبيل الجملة الفعلية لأنها مكونه من جملتين فعليتين. ويرى ابن هشام أن الجملة تقسم الى اسمية وفعلية وظرفية وأراد بالظرفية: (هي المصدَّرة بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيد، وأفي الدار زيد، إذا قدرت زيداً فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما)[(٢٢)]. ولا يقر المخزومي لابن هشام فيما ذهب اليه: ( لأن الجملة الظرفية التي عدها قسماً ثالثاً أن كان الظرف معتمداً فجدير بها أن تكون من قبيل الجملة الفعلية وان لم يكون معتمداً فهي من الجملة الاسمية فلا حاجة الى تكثير الأقسام)[(٢٣)].

ويُعدّ ابن هشام[(٢٤)] أبرز من اعتنى بدراسة الجملة العربية دراسة مفصلة فحلل أقسامها وعناصرها وأحكامها وأفرد لها الباب الثاني من كتابه: (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) تحت عنوان: (في تفسير الجملة، وذكر أقسامها وأحكامها) ، وعند التمعن في أقسام الجملة وتفريعاتها لديه نجد أنها ستة أنواع هي: الجملة الاسمية والفعلية والظرفية والشرطية والكبرى والصغرى وتقسم الكبرى الى كبرى ذات الوجهين وكبرى ذات الوجه فقصل في تفريع التقسيم السابق. واشبعه بالأمثله والشواهد.





**إذاً اعتمد علماء العربية القدماء في تحديد أنواع الجمل على ثلاثة معايير هي:**

**١- معيار الشكل: قسم النحويون في ضوء هذا المعيار الجملة الى اسمية وفعلية فاذا بدأت باسم سميت اسمية واذا بدأت بفعل سميت فعلية واذا بدات بشرط سميت شرطية وإذا بدأت بظرف سميت ظرفية.**

**٢- معيار المعنى: قسم البلاغيون في ضوء هذا المعيار الجمل الى خبرية وانشائية واعتمدوا على وظيفة الإسناد ودلالته على أحد هذين المعنيين.**

**٣- معيار المحل الإعرابي: قسم النحويون الجمل في ضوئه الى نوعين الأول الجمل التي لها محل من الإعراب وهي الجمل التي تؤدي وظيفة الاسم المفرد المعرب فتأخذ حكمه الإعرابي كالرفع والنصب والجر لحلولها محله. والثاني الجمل التي لا محل لها من الإعراب.**

## مفهوم الجملة ومنهج تحليلها وأقسامها وأركانها في اللسانيات العربية

**يقوم منهج تحديد أجزاء الكلام وتعريفها في اللسانيات العربية على ثلاثة أسس هي: ١- المعنى، ٢- الصيغة. ٣- وظيفة اللفظ في الكلام. ولا بد أن يقاس بها مجتمعه ولا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس ذلك لأن مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعدّ بعض الأوصاف مثل (قاتل وسامع ومدير) أسماء وأفعالاً في وقت واحد، كذلك قد يحملنا هذا على عدّ المصدر اسماً وفعلاً في وقت واحد. وقد انكب علماء اللسانيات على معالجة الجملة واخذوا بالطرق الوصفية والمناهج الشكلية ووجهوا اهتمامهم صوب البنى والتراكيب والجمل والنصوص.[٢٥] وقام منهج دراستها وتحديد مفهومها لسانياً في ضوء الاعتماد على المفاهيم والمعايير والأسس الآتية[٢٦]:**

١- **المنظور الوظيفي لأجزاء الجملة في البنية التركيبية للسياق الذي ترد فيه والأسس النظرية لتوظيفها. ويحسن أن ينطلق في تحديد وظائف مكونات الجملة من الفصل بين وظائف المبنى أو صور التركيب ووظائف المعنى ودراستها بصورة متوازية كون الأول حاملاً للثاني ودالاً عليه. إذ ليست اللغة مبنى صرفاً ولا معنى صرفاً إنما هي الشكل الذي بمقتضاه تؤلف بين المبنى والمعنى وكما أنه لا يتوصل الى إدراك المعنى إلا بالمبنى فليس للمبنى من وظيفة أو غاية إلا الدلالة على المعنى.**

**٢- الانطلاق من مفهوم الملفوظ الأدنى (الكلمة).**

**٣- توافر شرط الاستقلال التركيبي وعدم ورود الملفوظ عنصراً من عناصر مركب أكبر أي تعبر عن معنى مستقل لذا عدّوا شبه الجملة جملة غير مستقلة، قال محمد الشاوش في شبه الجملة: (مركباً لفظياً توفر فيه شرط الإسناد ولم يتوفر فيه شرط الاستقلال لوروده ضمن تركيب أكبر منه لذلك لا تحلل شبه الجملة في المستوى الاول من التحليل ابداً إنما يقع ذلك في مستوى موال ثان أو ثالث أو غيرهما)[٢٧].**

**٤- مفهوم فكرة الإسناد، إذ رجع اللسانيون في تحديد عناصر الجملة وضبط العلاقات القائمة بينها الى مفهوم الإسناد وقرنوا وجود الملفوظ الأدنى (الكلمة) بتوافر النواة الإسنادية، فالجملة عملية إسنادية تتكون من عناصر ثلاثة هي: المسند والمسند إليه والإسناد وعدّ تمام حسان الإسناد من القرائن المعنوية وعرفه بأنه (علاقة المبتدأ بالخبر والفعل بفاعله والفعل بنائب فاعله والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله وبعض الخوالف وضمائمهما)[٢٨] إذ أن الجملة (هي الصورة اللفظية الصغرى أو الوحدة الكتابية الدنيا للقول أو للكلام الموضوع للفهم والإفهام وهي تبين أن صورة ذهنية**





كانت قد تالفت أجزاؤها في ذهن المتكلم الذي سعى في نقلها حسب قواعد معينة وأساليب شائعة الى ذهن السامع)(٢٩).

أما المدرسة التوليدية فاءنها حددت الجملة بكونها (قرناً يحصل على نحو خاص بين تمثيل صوتي وبين ضرب معين من البنى المجردة تسمى (البنى العميقة) والملاحظ أن صياغة هذا التعريف تعد الجملة عملية إنجاز وإنشاء من ناحية ونتيجة لتلك العملية من ناحية أخرى)(٣٠) ومع أن إبراهيم أنيس(٣١) يرى أن التحديد اللساني للجملة العربية يجب أن يرفض التقسيم المنطقي لها الى موضوع ومحمول والتقسيم البلاغي الى ركنين أساسيين هما المسند والمسند اليه اللذين يناظران المحمول والموضوع لأن الجملة اصطلاح لغوي يجدر بنا أن نستقل به عن المنطق العقلي العام وذلك لأن العادات اللغوية في كل بيئة هي التي تحدد الجمل في لغتها فالأمر مرجعه كله الى عادات المتكلمين بكل لغة. أقول مع هذا نرى أنه ذهب الى أن الجملة تتكون من عنصر المسند والمسند إليه والفضلة أو متعلقات الإسناد ويربط هذه العناصر بعضها ببعض علاقة الإسناد.

ويمكن لعنصر الفضلة داخل العلاقة الإسنادية أن يتقدم المسند أو المسند إليه وبتقديمه وتأخيره فإن التركيب سيفرز دلالات مختلفة. ويرى إبراهيم أنيس أنه يكفي أن نقول: (إن الجملة في أقصر صورها هي: أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه سواء تركيب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر. فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلاً: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب (زيد) فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة)(٣٢). نلحظ من تعريفه هذا أنه اعتمد معيار الشكل والمضمون في تحديد مفهوم الجملة أو بيان حدودها فهو لا يشترط كالقدماء توافر فكرة الإسناد وركنيه في بناء الجملة إذ يرى ان فكرة الإسناد لا تلزم لتركيب جملة صحيحة فكلمة واحدة تتركب منها الجملة دون إسناد ويرى أن الجملة ليست مستقلة كما يشترط معظم اللغويين لأن الحوار بين المتكلم والسامع مرتبط الأجزاء يفسر بعضه بعضاً، ويعين بعضه على فهم البعض الآخر. كما أننا نستمد الفهم من تجاربنا السابقة حيناً ومن سياق الكلام حيناً آخر. قال: (فأين هذا الكلام المستقل بالفهم الذين لا يستعين فيه بكلام سبقه ولا بتجارب ماضية ولا بإشارات الأيدي وتعابير الوجوه في كثير من الأحيان)(٣٣).

ويرى أن (كل الذي يجب أن يشترط في الكلام لئلا يكون لغواً هو حصول الفائدة وتمامها ويتحقق مثل هذا الشرط في كثير من العبارات التي لا يعدها اللغويون جملاً)(٣٤) ويرى عبد الرحمن أيوب(٣٥) أنه ليس من اللازم أن تتساوي عدد أجزاء الرمز (أي المسند والمسند اليه) مع عدد أجزاء المرموز إليه (أي الجملة) فإنه ليس بلازم أن تتكون كل جملة من مسند ومسند اليه لمجرد أن القضية الدلالية التي تشير الجملة إليها تتكون من موضوع ومحمول ومن أجل هذا يرى ضرورة القول بوجود نوع من الجمل العربية الإسنادية ذات الركن الواحد ودليله على ذلك الحالات الكثيرة التي ذكرها النحويون لحذف المبتدأ والخبر. وهو لا يوافق النحويين القدماء على التأويلات التي قدموها لحذف المبتدأ والخبر قال: (هذا ما يقوله النحويون ونحن نقول بأن عملية تحليل الجمل أو الإعراب ليست سوى تعيين المواقع الإعرابية فيها)(٣٦). ويرى أن الجمل العربية نوعان: ١- إسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والفعلية وتعني الجملة التي يصفها اللغويون بأنها تقرر ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه سواء كان هذا الثبوت أو النفي على وجه الإخبار أو الإنشاء. ٢- غير إسنادية: وهي جملة النداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب وهذه لا يمكن أن تعد من الجمل الفعلية لمجرد تاويل النحويين لها بعبارات فعلية.

## الجملة الوصفية في نظام تمام حسان

استطاع تمام حسان أن يستوعب التراث النحوي والصرفي والبلاغي للعربية، وحاول أن يجدد في وصف بعض





أنظمتها منطلقاً من تراث إنساني متين واستعان بأفكار اللسانيات والمناهج اللغوية الغربية الحديثة فكانت محاولته بحق كما يقول: (أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر)[٣٧]. فقام نموذج كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) عام ١٩٧٣ وبحثه (إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً) عام ١٩٧٨ على أساس اعتماد المعنى والمبنى معاً في وصف نظام اللغة العربية ويعتقد محمد صلاح الدين[٣٨] أن تمام حسان ينتسب الى مدرسة لغوية ذات منحى اجتماعي ما قد تكون المدرسة البريطانية، وقد تكون مدرسة فيرث بالذات فلا شك أن فيرث كتمام حسان يجعل المعنى غاية الدراسة اللغوية ويقف الدلالة على السياق الاجتماعي فإذا كان صحيحاً ما رأيناه من اتصال الكتاب بأراء فيرث فنحن أمام كتاب أخذ من النحو القديم وصفه وتحليلة ومن البلاغة اهتمامها بالنظم والتركيب ساكباً هذا كله في قالب واحد متبعاً في عمله مبادئ مصدرها مدرسة لندن وموقفهم المعارض للمدرسة البنيوية الشكلية التي سادت الدراسة الانجليزية في الولايات المتحدة والتي عزلت المعنى وأهملته.

وعليه نظر تمام الى دراسة الجملة وبيان حدودها في ضوء فكرة التعليق التي أفادها من نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الاعجاز)، ولكنه تصدى لها في ضوء العلاقات السياقية والقرائن اللفظية والمعنوية مع محاولته وضع مفهوم جديد لهذا المصطلح بقوله: إن التعليق هو (إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية)[٣٩]، فلا يكفي أن نقول كما قال الجرجاني (إن الكلمات يأخذ بعضها بحجز بعض) ولا أن نرجع الفضل والمزية الى معاني النحو وأحكامه في نظام الكلام وإنما أساس دراسة النحو هو المعنى الوظيفي والعلاقات بين الأبواب ممثلة في الكلمات التي في النص لا بين الكلمات[٤٠]. ويرى أن (ما يجعل السياق سياقاً مترابطاً إنما هو ظواهر في طريقة تركيبه ورصفه لولاها لكانت الكلمات المتجاروة غير آخذ بعضها بحجز بعض في علاقات متبادلة تجعل كل كلمة منها واضحة الوظيفة في هذا السياق وتنقسم الوسائل التي تخلق هذا الترابط الى ثلاثة أقسام: ١- وسائل التماسك السياقي. ٢- وسائل التوافق السياقي ٣- وسائل التأثير السياقي)[٤١]. وله رأي في منهج تحليل الجملة العربية وأقسامها وأركانها فهو يرى أن نحويي البصرة أحسنوا اختيار المبدأ في تقسيم الكلمة العربية على وفق المعنى والمبنى ولكن قصروا بعض الشيء عند إجراء التطبيق لأن (الاسم في تقسيمهم اشتمل على أقسام من الكلم بينها اختلاف هام جداً من حيث المبنى إذ لا يدل كل اسم عندهم على مسمى لأن المصدر يدل على الحديث والوصف يدل على موصوف بالحدث والضمير يدل على مطلق حاضر أو غائب والظرف يدل على اقتران حدثين وأسماء الأفعال تدل على استعمال إفصاحي إنشائي للغة وهكذا نجد أن هناك طوائف من الأسماء لا تدل على مسميات)[٤٢]، إذ الاسم (يشمل في الواقع على أمشاج من الكلم يختلف سلوك كل منها عن سلوك الآخر فإذا كانت الأسماء تعرف بأل فإن الأوصاف (اسم الفاعل واسم المفعول والتفضيل والمبالغة والصفة المشبهة) لا تفيدها لا تعريفاً ولا تخصيصاً الخ...)[٤٣].

ويأخذ تمام على النموذج البصري أن النحويون فيه نسبوا الزمن النحوي الى الصيغ المفردة فجعلوا الزمن وظيفة الصيغة وقالوا أن الفعل يدل على الحدث بلفظة وعلى الزمن بصيغته ويرى ان البصريين جعلوا الأزمنة ثلاثة وأعانهم على ذلك اتفاق تقسيمهم مع الفهم الفلسفي لمقولة الزمن. ومن هنا جعلوا الزمن النحوي أما ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً وجعلوا للأول صيغة فعل وللثاني والثالث صيغتي: (يفعل وأفعل) ولم يتكلموا عن الزمن بالنسبة للمصدر أو الصفات الخمس (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة وأفعل التفضيل).

إلاّ في مجرى القول عن إعمال اسم الفاعل وربما أشاروا في معرض الصفة المشبهة على الدوام والثبوت دون تحديد الزمن ولكن تمام يرى أن الزمن وظيفة السياق بعد أن جعله النحويون وظيفة الصيغة. والدليل على أن الزمن النحوي وظيفة السياق أن الأوصاف الخمسة والمصدر لا ينسب اليها الزمن في حال الإفراد ولكنها إذا دخلت معه السياق





استعانت بقرائن مختلفه مع الانتساب الى زمن بعينه ومن قرأ باب إعمال اسم الفاعل أو إعمال المصدر أو اعمال الصفة المشبهة في كتب النحويين وتأمل التراكيب السياقية التي ترد بها هذه المباني أدرك اختلاف الأزمنة بين بعض صورها والبعض الآخر وعرف أن مرجع الدلالة الزمنية في هذه التراكيب إنما هو قرائن السياق لا معنى الصيغة ذاتها[٤٤] لهذا قام نموذج كتاب اللغة العربية معناها ومبناها عام ١٩٧٣ على أساس تقسيم جديد للكلمة العربية يعتمد على أساس المبنى والمعنى معاً خرج فيه المؤلف برأي قيم يرى فيه أن مباني الكلمة سبعة لا ثلاثة هي: (الاسم – الصفة – الفعل – الضمير – الخالفة – الظرف – الأداة). وهو تقسيم مبني على الاستقراء المنهجي الوصفي المستقل عن النحو البصري مع الانتفاع بالمدارس الغربية والمبني على أسس من المعنى وأسس من المبني فليس المبنى عنده إلاّ الشكل الذي يظهره عليه المعنى وهو ينسب الى المدرسة التي أعادت النظر في التراث النحوي القديم في ضوء ما توصل إليه البحث اللغوي المعاصر وطوّر من هذا التراث وقدم نموذجاً جديداً للبحث اللغوي العربي. ونلحظ من تقسيم تمام أنه أفرد الصفات الخمس (صفة الفاعل وصفة المفعول وصفة المبالغة والصفة المشبهة وصفة التفضيل) في قسم خاص بها من أقسام الكلم العربي لما تتميز به في مجموعها عن بقية الأقسام كقسم الاسم من سمات يتصل بعضها بالمبنى وبعضها الآخر بالمعنى فهي تختلف عن الاسم في الشكل إذ لها أوزان خاصة بها، وفي المفهوم فهي لا تدل على مسمى بها كالاسم وإنما على موصوف بما تحمله من معنى الحدث وهي تختلف عن الأسماء في الصورة الإعرابية والصيغة والجدول والإلصاق وعدمه والتضام والدلالة على الحدث والدلالة على الزمن والتعليق فالفرق بين كل قسم من هذه الأقسام وبين غيره أساسه مزدو ج من المبنى والمعنى فجعل المعاني أو القيم الخلافية أساس التفريق بين هذه الصفات الخمس[٤٥] قال: (وتختلف كل صفة منها عن الأخريات مبنى ومعنى فأما من حيث المبنى فلكل صفة منها صيغ خاصة)[٤٦].

ولكنه لم يفصل القول في الفرق المبنوي الشكلي بين أبنية هذه الصفات إذ ركز على المعنى وأهمل بالمقابل المبنى أو الشكل. فقال في التفريق بينها: (فصفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث منقطعاً متجرداً وصفة المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث كذلك على سبيل الانقطاع والتجدد...

مما سبق يمكن أن نرى أن القيم الخلافية المتعلقة بالمعنى والتي تفرق بين صفه وأخرى من الصفات السابقة هي الانقطاع في مقابل الاستمرار أو الدوام ثم التجدد في مقابل الثبوت ثم المبالغة في مقابل مجرد الوصف ثم التفضيل في مقابل كل ما عداه من الصفات)[٤٧].

إن هذه القيم الخلافية أو المعاني لا تفرق بين هذه الصفات ولا تكفي دليلاً على ذلك كما أن كلام تمام يوقع في اللبس فصفة الفاعل في قوله ليست إلاّ صفة المفعول وهو ما لا يكون وما لا يعتقده هو نفسه فكل صفة تختص قبل كل شيء بالصيغة الصرفية التي هي شكل أو مبنى حسب تعبيره ثم بعد ذلك لها مميزات أخرى[٤٨].

وبناء على هذا ير ى تمام أن هذه المميزات في تلك الصفات تجعل من المقبول أن تكون كل صفة منها جملة وصفية يكون المسند فيها وصفاً عاملاً وهذه الجملة تعد من صور الإسناد. فتكون أقسام الجمل لديه ثلاثة هي: ١- الجملة الاسمية. ٢- الجملة الفعلية. ٣- الجملة الوصفية. ولها نوعان: ١- جملة وصفية أصلية تتكون من الوصف المشتق الذي يذكر له فاعل أو مفعول به إذا كان متعدياً أو مفعولاً مطلقاً ويتقدم ذلك الوصف نفي أو استفهام نحو (أقام زيد) فقد بدت الجملة الوصفية جملة أصلية تقف جنباً الى جنب مع (أيقوم زيد) و (أزيد قائم). ٢- جملة وصفية فرعية تكون إذا تقدمها مبتدأ أو موصوف نحو جملة (قائم أبوه) في (زيد قائم أبوه) ولها نفس المظهر الذي لجملة (زيد يقوم أبوه)[٤٩].

قال: (هذه الخاصة من خواص الصفات تجعل من المقبول أن نتكلم عن (جملة وصفية) تقابل الجملتين الاسمية والفعلية وتكون هذه الجملة أصلية كما في (أقائم المؤمنون للصلاة) وتكون فرعية نحو: (رأيت إماماً قائماً تابعوه للصلاة).





**ونلاحظ هنا أن الصفات كالأفعال في أنها لا تطابق الفاعل إفراداً وتثنية وجمعاً. وهي بهذا تمتاز عن الأسماء والأفعال وبقية أقسام الكلم ويحق لها أن تكون قسماً من الكلم قائماً بذاته)(٥٠).**

## الخاتمة :

**توصل البحث في (الجملة الوصفية) الى الحقائق الآتية:**

**١- لم تعرف الجملة في التراث تعريفاً واضحاً ولم ينص على هذا المصطلح سيبويه وإنما ذكر من جاء بعده.**

**٢- اختلط مفهوم الجملة ومصطلحها بالكلام.**

**٣- وضع النحويون القدماء حدود الجملة في ضوء معيار حسن السكوت والوقف وتمام الفائدة والاستقلال والاسناد. في حين يقوم منهج دراستها وتحديدها لسانياً في ضوء الاعتماد على المنظور الوظيفي لأجزاء الجملة وتوافر شرط الاستقلال التركيبي ومفهوم فكرة الإسناد والانطلاق من مفهوم الملفوظ الأدنى (الكلمة).**

**٤- يقوم منهج تحليل الجملة في التراث على أساس أن دراسة النحو لديهم دراسة تحليلية لا تركيبية فاهتموا بالكلمة وانطلقوا منها الى دراسة الجملة وربطوها بظاهرة الإعراب وفكرة العمل والعامل ونظروا الى جانبها الشكلي فقسموا الكلام العربي في ضوئها الى (الاسم – الفعل – الحرف) وأهملوا بالمقابل مفهوم الجملة وأصنافها وتقسيمها سوى التقسيم الى اسمية وفعلية. في حين يقوم منهج تحديد أجزاء الجملة وتعريفها في اللسانيات العربية على ثلاثة اسس هي:**

**١- المعنى. ٢- الصيغة. ٣- وظيفة اللفظ في الكلام.**

**٥- تقسم الجملة في التراث تقسيماً شكلياً بالاعتماد على فكرة الإعراب والعمل والعامل الى اسمية وفعلية وقسمها تمام حسان الى ثلاثة أقسام هي: الاسمية والفعلية والوصفية فأضاف الجملة الوصفية بناء على إعادة تقسيم الكلام العربي الى (اسم وفعل وصفة وضمير وخالفه وظرف وأداة) وباعتماد العلاقات السياقية والقرائن اللفظية والمعنوية واعتماد جانب الربط بين المبنى والمعنى.**

## الهوامش :

١- ينظر: مدخل الى علم اللغة ٧٠ – ٧١

٢- ينظر: الكتاب ١/ ٢٣ – ٢٤ و ٧٨/٢ و ١٢٦ – ١٢٨

٣- السابق ٢/ ١٢٦

٤- السابق ٢/ ٨٨

٥- المقتضب ١/ ٨

٦- الأصول في النحو ٧٠

٧- المفصل ٦

٨- شرح المفصل ١/ ٢٠

٩- السابق ١/ ٢١

١٠- الخصائص ١/ ١٨

١١- السابق ١/ ٣٣





١٢- شرح الكافية في النحو لا بن الحاجب ١/ ٨

١٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/ ٣٧٤

١٤- السابق ٢/ ٣٧٤

١٥- ينظر: الكتاب ١/ ١٢ والمقتضب ١/ ٣ وشرح المفصل ١/ ١٨ – ٢٠، شرح ابن عقيل ١/ ١٥ – ١٦

١٦- قسم النحويون القدامى النشاط اللغوي العربي الى كلمة وكلام ووصفوا الكلام العربي وحللوه الى أجزائه في ضوء هذين القسمين وأرادوا بالكلمة اللفظ الموضوع لمعنى مفرد. شرح ابن عقيل ١٦/١ وأرادوا بالكلام (المركب من كلمتين أسندت أحدهما الى الأخرى). شرح المفصل ١/ ٢٠ أي يراد به الجملة الواحدة أو عدد من الجمل فهو بهذا أعم من الجملة.

١٧- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٨٦ – ٨٨، إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً ١٤٧ – ١٥٠، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٠٠ – ٢٠٢، من أسرار اللغة ٢٨١

١٨- اللمع في العربية ٨١

١٩- ينظر: المفصل ٣٢٠

٢٠- ينظر: شرح المفصل ١/ ٨٩ و ٩٥ و ٣/ ١٥١ و ٨/ ١٥٦.

٢١- ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٣٧٦.

٢٢- السابق ٢/ ٣٧٦

٢٣- في النحو العربي نقد وتوجيه ٥١ – ٥٢

٢٤- ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٣٧٦ – ٣٨٠

٢٥- ينظر: من أسرار اللغة ٢٨١، فنون التقعيد وعلوم الألسنية ٢٨٤

٢٦- ينظر: ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية ٢٣٩ و ٢٦١ و ٢٤٦، الأسس النظرية لتوظيف اللسانيات في تعليم اللغات ٢٠ – ٢٣، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة ٢٠٨، فنون التقعيد وعلوم الألسنية ٣٠١

٢٧- ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية ٢٥٦

٢٨- اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٤

٢٩- الألسنية العربية (النحو – الجملة – الأسلوب – خاتمة) ٤٤.

٣٠- ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية ٢٤٦

٣١- ينظر: من أسرار اللغة ٢٧٥ – ٢٧٧، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ٢١٤، دراسلت نقدية في النحو العربي ١٢٩

٣٢- من أسرار اللغة ٢٧٦ – ٢٧٧

٣٣- السابق ٢٧٧

٣٤- السابق ٢٧٧

٣٥- ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي ١٢٩ و ١٦٢

٣٦- السابق ١٦٢

٣٧- اللغة العربية معناها ومبناها ١٠

٣٨- ينظر: النظام اللغوي بين الشكل والمعنى ٢٠٠ – ٢٠٢

٣٩- اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٨





٤٠- ينظر: السابق ١٨٨ – ١٨٩، منهج البحث في اللغة ٢٢٦ – ٢٢٧

٤١- مناهج البحث في اللغة ٢٣٧

٤٢- إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً ١٤٨

٤٣- السابق ١٥٥

٤٤- ينظره السابق ١٦٩ – ١٧١

٤٥- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٩٠ و ١٠٠ – ١٠٣، إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً ١٥٤ – ١٥٧، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى ٩٩

٤٦- اللغة العربية معناها ومبناها ٩٩

٤٧- السابق ٩٩

٤٨- ينظر: النظام اللغوي بين الشكل والمعنى ٢١٢ – ٢١٣

٤٩- ينظر: إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً ١٥٩

٥٠ -اللغة العربية معناها ومبناها ١٠٣

**المصادر :**

**الكتب :**

١- إبراهيم أنيس. من أسرار اللغة. طبع ونشر مكتبه الانجلو المصرية، القاهرة. الطبعة السادسة. د. ت.

٢- إبراهيم مصطفى. إحياء النحو. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة. ١٩٥١.

٣- تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها. طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٧٣.

٤- تمام حسان. مناهج البحث في اللغة. دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب. ١٩٧٩.

٥- جمال الدين أبو عمرو عثمان بن محمد المعروف بابن الحاجب النحوي. شرح الكافيه في النحو، شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت ٦٨٦هـ). دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. د. ت.

٦- ريمون طحان. الألسنية العربية (النحو – الجملة – الأسلوب – خاتمة). دار الكتاب اللبناني. بيروت. ط٢. ١٩٨١.

٧- ريمون طحان ودينز بيطار طحان. فنون التعقيد وعلوم الألسنية. منشورات دار الكتاب اللبناني – مكتبة المدرسة طباعة – نشر. توزيع، مؤسسة خليفة للطباعة، بيروت – لبنان، الطبعة الاولى. د. ت.

٨- عبد الرحمن محمد أيوب. دراسات نقدية في النحو العربي. نشر وتوزيع مؤسسة الصباح، الكويت. د. ت.

٩- عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة المدني، القاهرة، نشر المكتبة التجارية الكبرى، مصر . د. ت.

١٠- عثمان بن جني أبو الفتح. الخصائص، تح محمد علي البجاوي. الهيئة المصرية العامة للكتاب. طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد. ١٩٩٠.

١١- عثمان بن جني. اللمع في العربية،تح حامد المؤمن. مطبعة العاني، بغداد الطبعة الأولى ١٩٨٢.

١٢- عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه. الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. طبع ونشر وتوزيع عالم الكتب، بيروت. د . ت.





١٣- كريم زكي حسام الدين. أصول تراثية في اللسانيات الحديثة. طباعة الرشاد، الطبعة الثالثة. ٢٠٠١.
١٤- مازن الوعر. قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث مدخل. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق. الطبعة الأولى ١٩٨٨.
١٥- محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦ هـ). الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي. مطبعة النعمان، النجف الأشرف. ١٩٧٣.
١٦- محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ). المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب، بيروت .د. ت.
١٧- محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ). المفصل في علم العربية. نشر وتوزيع وطبع دار الجيل، بيروت – لبنان. الطبعة الثالثة . د. ت.
١٨- محمود فهمي مجازي. مدخل الى علم اللغة. دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة. الطبعة الثانية. ١٩٧٨.
١٩- مهدي المخزومي. في النحو العربي نقد وتوجيه. نشر المكتبة العصرية، بيروت. الطبعة الأولى. ١٩٦٤.
٢٠- موفق الدين ابن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ). شرح المفصل. عالم الكتب، بيروت. د. ت.

**البحوث والمقالات:**

١- تمام حسان: إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً. أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية –تونس ١٣ – ١٩. سلسلة اللسانيات ٤. ديسمبر ١٩٧٨.
٢- عبد السلام المسدي: (الأسس النظرية لتوظيف اللسانيات في تعليم اللغات). المجلة العربية للدراسات اللغوية. معهد الخرطوم الدولي. المجلد الأول. العدد الثاني. فبراير. ١٩٨٣.
٣- محمد الشاوش. (ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية). أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية – الجامعة التونسية – مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية – تونس ٢٣ – ٢٨ سلسلة اللسانيات العدد الخامس. نوفمبر ١٩٨١.
٤- محمد صلاح الدين الشريف: (النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها). حوليات الجامعة التونسية – تونس العدد السابع عشر. ١٩٧٩.